آليات التحول الرقمى والانضباط المالى (دراسة حالة الهند)

د.محمد امين حنفى عبد اللّه *

(*) **د/ محمد امين حنفى عبد الله :** كلية الدراسات الآسيوية العليا - جامعة الزقازيق

drmohamed.elamin55@gmail.com E-mail:

المستخلص

يعد الانضباط المالي أحد أهم اهتمامات العديد من الدول وصناع السياسات الاقتصادية حول العالم. لا سيما في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، وزيادة حجم الديون السيادية في العديد من الدول حول العالم، وانخفاض مستويات الإنتاج، بشكل مرتفع. إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاستثمارومن ثم انخفاض مستويات الطلب الكلى. كما تفضل العديد من حكومات العالم اليوم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين فعالية ادارة المالية العامة الوطنية في تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لتلقي الأموال العامة وصرفها لتحقيق أهداف السياسة المالية.

أطلقت الحكومة الهندية فى السنوات الاخيرة عدة مبادرات بهدف رقمنة الاقتصاد الهندي على نطاق واسع. فقد تم تسجيل حوالى ١٥,١ مليون مواطن مقيم فى برنامج الهوية البيومترية الوطني برنامج Aadhaar . وفى عام ٢٠٢١ تم تنفيذ برنامج لزيادة عدد المستفيدين من النظام المالى. وبحلول عام ٢٠٢٢، تم فتح ما يزيد على ٢٨٠ مليون حساب مصرفى. كما استفادت الحكومة الهندية من هذه المبادرات فى تحسين آليات تقديم المزايا الاجتماعية. حيث ساهم برنامج التحويل المباشر للمزايا الذي تم اطلاقه منذ عام ٢٠١٣ إلى إحداث تغيير كبير فى كيفية تقديم مدفوعات الدعم وغيرها من المدفوعات خلال تحويلها مباشرة إلى حسابات مصرفية مربوطة بالهويات البيومترية للمستفيدين المسجلين فى نظام Aadhaar . يقدم أحد هذه البرامج مدفوعات دعم على الغاز الطبيعى للمواطنين فى المنازل ، كما تم إلزام المواطنين الهنديين بإدراج ارقامهم المسجلين بها فى نظام Aadhaar فى إقراراتهم الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالى، التحول الرقمى، القواعد المالية، الاستدامة المالية

Abstract

Fiscal discipline is one of the top concerns of many countries and economic policymakers around the world. Especially in light of the emerging crisis of the Corona virus, the increase in the volume of sovereign debt in many countries around the world, and the high levels of production decline. In addition to the high unemployment rates and the low volume of investment, and then the low levels of aggregate demand. Many world governments today also prefer to use modern technology to improve the effectiveness of national public financial management in achieving its goals by developing more efficient mechanisms for receiving and disbursing public funds to achieve fiscal policy goals.

In recent years, the Indian government has launched several initiatives aimed at digitizing the Indian economy on a large scale. Approximately 15.1 million resident citizens have been registered in the National Biometric Identity Program, the Aadhaar Program. In 2021, a program was implemented to increase the number of beneficiaries of the financial system. By 2022, more than 280 million bank accounts had been opened. The Indian government has also benefited from these initiatives in improving the mechanisms for providing social benefits. The direct transfer of benefits program launched since 2013 has contributed to a significant change in how support and other payments are made by transferring them directly to bank accounts linked to the biometrics of the two ID payments. One of these programs provides subsidies on natural gas to citizens at home, and Indian citizens are required to include their Aadhaar numbers in their tax returns.

١/ مقدمة

يعتبر الانضباط المالى من القضايا التى اصبحت تشغل اهتمام العديد من دول العالم ، وصانعى السياسات الاقتصادية خاصة بعد أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19 وارتفاع حجم الديون السيادية فى العديد من دول العالم وما شهده العالم من تراجع لمستوى الناتج، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض حجم الاستثمار ، ومن ثم انخفاض مستوى الطلب الكلى.

يقوم الانضباط المالى على تخفيض مقدار العجز فى الموازنة العامة للدولة الى جانب تخفيض حجم الدين، حيث توجد هناك مجموعة من الادوات التى تستخدمها الحكومة لتحقيق الانضباط المالى والتاثير على النشاط الاقتصادى ومن اهم تلك الادوات ادوات السياسة المالية الممثلة فى الانفاق الحكومى والضرائب الى جانب القواعد المالية التى تستخدمها الدولة للحد من الزيادة فى عجز الموازنة العامه والدين العام .

تلعب ادوات السياسة المالية دوراً هاماً فى التاثير على الموازنة العامة للدولة وذلك بجانبيها (الايرادات العامة والنفقات العامة) ومن ثم التاثير على النشاط الاقتصادى للدولة حيث نلاحظ ان السياسات التى تقوم بها الحكومة بشأن الضرائب،الدعم، ورسوم الخدمات، واسعار الطاقة، والتعويضات بالاضافة الى قيمة ما تنفقة الحكومة على برامج التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعى الى جانب استخدام انواع جديدة من الضرائب من شأنه ان يؤثر بشكل مباشر على دخول الافراد وما يترتب على ذلك من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج ، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار وايضاً على الطلب الكلى فى الاقتصاد وما يتضمنة ذلك من الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادى (هيثم جمال، ٢٠١٨).

تعد القواعد المالية وهى عبارة عن مجموعة القواعد والمعايير التى تهدف الى الحد من الزيادة فى القيم الاقتصادية عن الحد المقرر لها مثل الحد من الزيادة فى الدين العام، والحد من الزيادة فى الموازنة العامة للدولة، والحد من الزيادة فى النفقات ومن ثم التخفيف من حدة الزيادة المالية والتقلبات الاقتصادية التى يتعرض لها اقتصاد الدولة وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الدولة.

تسهم عملية وضع حدود رقمية للعجز فى الموازنة العامة للدولة والدين العام من خلال القواعد المالية فى التأثير على خفض الانفاق العام مما يحقق المسائلة المالية واستمرارية قدرة الدولة على تحمل الدين العام، حيث تساعد عملية صياغة القواعد المالية بشكل بسيط وسهل يتميز بالاستمرارية

والمرونة لمواجهة الازمات المالية والحد من التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها موازنات الدول فى تخفيف الضغط على جانب النفقات العامة. لعبت التحولات الرقمية السريعة التى شهدها العالم دوراً هاماً فى تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الانتاجية والتنافسية العالمية . وذلك من خلال دورها فى اعادة تشكيل طريقة اداء العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية بالاضافة الى انعكاسها الايجابى على آليات عمل واداء السياسات الاقتصادية الكلية والتى من اهمها الموازنة العامة للدولة (محمد هاشم، ٢٠١٨).

اتجهت العديد من حكومات العالم اليوم الى الاستفادة من التقنيات الحديثة فى زيادة مستوى فعالية ادارة المالية العامة للدولة فى تحقيق اهدافها من خلال تطوير آليات اكثر كفاءة لجمع الاموال العامة وانفاقها بما يحقق اهداف السياسة المالية. حيث تتضمن رقمنة المالية العامة العديد من الجوانب من بينها التحول الرقمى على صعيد ادارة جانبى الموازنة العامة (الايرادات العامة والمصروفات العامة) من خلال تبنى نظم التحصيل والدفع الالكترونى الحديثة.

ساعدت رقمنة الضرائب وذلك على صعيد جانب الايرادات العامة العديد من دول العالم على زيادة مستويات التحصيل الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية للاقرار والامتثال الضريبى والتحصيل وتطبيق نظام الفاتورة الالكترونية. كما ساعدت رقمنة الانفاق العام فى زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية ومكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر انشاء قواعد بيانات اكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم وتوجيه التحويلات النقدية اليهم عبر قنوات الدفع الالكترونى بطريقة سهلة وآمنة يمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمولة وتوقيع البصمة. وبالتالى تمكن الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين باقل تكلفة (هبة عبد المنعم ، ٢٠١٩).

ترتبط رقمنة المالية العامة بتبنى أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الاخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظم ادارة المعلومات الحكومية. كما ان هناك مكاسب كبيرة تتحقق على صعيد رقمنة المالية العامة كما تشير تجارب بعض الدول ايضاً إلى وجود مخاطر ترتبط بهذا التحول خاصة فيما يتعلق بحالات الاختراق التى تعرضت لها هذه النظم وتم من خلالها انتهاك خصوصية وسرية بيانات المسجلين فى بعضها.

وتكمن **مشكلة الدراسة** فى أنه مازال الاقتصاد الهندى يعانى من ارتفاع النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية ، والتى أدت إلى ارتفاع نسبة العجز قبل المنح والمساعدات من الناتج المحلى

الاجمالى. كما شهد الاقتصاد الهندى العديد من التحولات والتغيرات والتى من اهمها تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخاصة بعد أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19 وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة فى تحديد أهمية الدور الهام الذى تلعبه آليات وأدوات التحول الرقمى فى تحقيق الانضباط المالى فى الهند مما يساعد صانع القرار على معالجة عجز الموازنة. حيث تحاول هذه الدراسة التطرق للدور الهام الذى تلعبه آليات التحول الرقمى فى تحقيق الانضباط المالى إلى جانب دراسة الآثار الاقتصادية للانضباط المالى.

وهذا ما دفعنا إلى طرح السؤال التالى كأشكالية رئيسية لهذه الدراسة:

ما هو دور آليات وأدوات التحول الرقمى فى دعم وتحقيق الانضباط المالى فى الموازنة العامة للهند ؟

وتتمثل **أهمية الدراسة** فى أن الانضباط المالى يضمن السلامة والرخاء المالى فى الاجل الطويل، حيث يعد منظوراً متعدداً للحفاظ على الوضع المالى خاصة فى ظل حدوث الأزمات والصدمات المالية. حيث يعد مقياساً لقدرة السياسة المالية على السيطرة على الانفاق الحكومى ومن ثم العجز المالى للموازنة العامة للدولة.

من خلال ما سبق تعد الدراسة هامة جداً لعدة اسباب:

– كونها من الدراسات القليلة التي تناولت دور دعم آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى تحقيق الانضباط المالى ورقمنة الموازنة العامة للدولة بشقيها الايرادات العامة والمصروفات العامة ومن ثم المساهمة فى الحد من العجز المالى للموازنة العامة للدولة.

– الأهمية التى تكتسبها الموازنة العامة فى رسم السياسة المالية فى كثير من دول العامة بصفة عامة ودولة الهند بصفة خاصة. حيث تنعكس التطورات التكنولوجية الحديثة الممثلة فى آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة على الاداء المالى والاقتصادى للحكومة الهندية ومن ثم دعم وتحقيق الانضباط المالى والذى يسهم فى تحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على العجز المالى فى الموازنة العامة للدولة.

– تسهم هذه الدراسة في امداد صانع القرار ببعض التوصيات والمتمثلة فى كيفية التغلب على العجز المالى فى الموازنة العامة للهند من خلال الاعتماد على آليات وأدوات التحول الرقمى

الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى. مما يسهم بشكل ايجابى فى تعزيز وتطوير الاقتصاد الهندى وتنميته.

وفى ضوء ماسبق **تستهدف الدراسة** ابراز الدور الهام الذى تلعبه آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى فى الهند. من خلال تناول تجربة دولة الهند فى الاعتماد على آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى رقمنة المالية العامة على صعيد جانبى الموازنة العامة للدولة(الايرادات العامة والمصروفات العامة).

كما تستهدف الدراسة أيضاً ابراز الدور الهام للقواعد الاقتصادية المالية ومدى امكانية توظيفها لتحقيق الانضباط المالى فى الهند. إلى جانب تقديم بعض التوصيات المقترحة التى من شأنها أن تسهم فى تقليل حدة العجز المالى فى الموازنة العامة للهند.

للإجابة على اشكالية الدراسة تتمثل **فرضية الدراسة** فى التالى:

لقد ساهمت آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى فى الهند، وذلك من خلال تأثيرها الايجابى على رقمنة الموازنة العامة للدولة بجانبيها (الايرادات العامة والمصروفات العامة) ومن ثم التقليل من حدة العجز المالى للموازنة العامة الهندية.

وتعتمد **منهجية الدراسة** على المنهج الوصفى من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، كما يتم استخدام المنهج الاستنباطى والذي يبدأ بالحقائق المسلم بصحتها والتى تتمثل فى الدور الهام الذى تلعبه آليات وادوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى ومن ثم التأثير الايجابى على الموازنة العامة للدولة. كما يتم استخدام المنهج الاستقرائي والذي يتم من خلاله دراسة دور آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى تحقيق الانضباط المالى، بالاضافة إلى عرض للاثار الاقتصادية لتحقيق الانضباط المالى. إلى جانب عرض للتجربة الهندية فى مجال استخدام آليات وأدوات التحول الرقمى فى رقمنة الموازنة العامة لديها ومن ثم الوصول إلى تحقيق الانضباط المالى.

ونظراً للدور الهام الذى تلعبه آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى للموازنة العامة للدولة فى كثير من دول العالم بصفة عامة وفى دولة الهند بصفة خاصة. ونستعرض فيما يلى مجموعة من **الدراسات السابقة** التى تناولت دور الانضباط المالى فى التأثير بشكل ايجابى على الموازنة العامة للدولة.

١. دراسة Azevedo&Costa (2010)

أستهدفت الدراسة التعرف على الانضباط المالى وتحديات الاقتصاد الكلى فى البرازيل من خلال عرض الوضع المالى فى البرازيل وسياسات الانضباط المالى وادارة الدين العام ثم تناولت الدراسة عرضاً لاهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ودورها فى تحقيق الانضباط المالى.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: الدور الهام الذى تلعبه السياسة المالية كأداه لتحقيق الانضباط المالى والتى تؤثر بشكل فعال على تنشيط الطلب الكلى الى جانب اسواق الائتمان لتحفيز الاستثمار وتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الكلى حيث أدى الانضباط المالى الى زيادة الناتج فى الأجل الطويل وتخفيف من حدة الازمة المالية فى عام ٢٠٠٨ وتخفيض معدلات التضخم.

٢. دراسة Jalles&Afonso (2011)

أستهدفت الدراسة التركيز على مدى نجاح الانضباط المالى فى دول OECD خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) وذلك من خلال التعرف على أثر التعديلات الأولية فى الموازنة العامة للدولة والتى تسمح بتصحيح الأثار الناجمة على التغيرات فى معدلات التضخم والفائدة ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادى لتلك الدول ،الى جانب التعرف على مدة الانضباط المالى.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها ان حدوث تغيرات أولية فى الموازنة العامة للدولة بالتركيز على جانب الانفاق يكون لها أثر ايجابى عن التعديلات التى تتم فى جانب الايرادات العامة. كما ساهم الانضباط المالى فى تخفيض معدلات الدين العام عندما تحقق الدول معدلات نمو مرتفعة وعندما تكون الفجوة بين الناتج الحقيقى والناتج الممكن كبيرة الى جانب توصلها الى ان طول فترة الانضباط المالى تساهم بشكل ايجابى فى احتمالية نجاح التعديلات المالية.

٣. دراسة Ball&Furceri (2013)

أستهدفت الدراسة التعرف على الاثار التوزيعية للانضباط المالى بالتطبيق على سبعة عشر دولة من دول منظمة OECD خلال الفترة الزمنية (١٩٧٨-٢٠٠٩). حيث تناولت الانواع المختلفة للدخل ، واستخدام معامل جينى للتعرف على الاثار التوزيعية وقياس التفاوت فى توزيع الدخل نتيجة للانضباط المالى فى المدى القصير والطويل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها ان الانضباط المالى القائم على برامج الانفاق ادى الى حدوث زيادة فى درجة التفاوت فى توزيع الدخل نظراً لانخفاض نصيب الاجور كنسبة من النانج المحلى الاجمالى بحوالى ٨% من هذه الدول.

٤. دراسة Niziol (2013)

أستهدفت الدراسة استخدام القواعد المالية كأداة لتحقيق الانضباط المالى وتخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام من خلال عرض القواعد المالية المطبقة فى دول الاتحاد الاوروبى وبولندا.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن القواعد المالية التى كانت متبعة فى دول الاتحاد الاوروبى لم تكن كافية لوقف ارتفاع معدل الدين العام. كما عملت بولندا على وجود سقف للدين ضمن الدستور البولندى بنسبة لا تتجاوز ٧٠% من الناتج المحلى الاجمالى. كما توصلت الدراسة الى ان وجود نظام شامل وقوى للقواعد المالية يؤدى الى زيادة فعالية تلك القواعد وقدرتها على تحقيق الانضباط المالى.

٥. دراسة Albrizio & Lamp (2014)

أستهدفت دراسة توضيح العلاقة بين الاستثمار الخاص والانضباط المالى فى المانيا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) وذلك عن طريق التعرف على اثر التعديلات الضريبية على الاستثمار الخاص المخطط والمحقق، الى جانب تناولها العلاقة بين الانضباط المالى ودرجة الثقة لدى اصحاب المشروعات والاعمال والاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها أن حدوث ارتفاع فى معدلات الضريبة وضريبة القيمة المضافة بمقدار ١% تؤدى الى حدوث انخفاض فى الاستثمار المخطط بمقدار ٤% فى القطاع الصناعى. كما ان ضرائب الدخل والاستهلاك لها تأثيراً سلبياً على الاستثمار نظراً لحدوث انخفاض فى الدخل الشخصى والذى تبعه من انخفاض حجم الادخار ومن ثم انخفاض معدلات الاستثمار.

٦. دراسة Granados & Baldacci (2015)

أستهدفت الدراسة التعرف على اثر الانضباط المالى على الناتج فى حوالى ١٠٧ دولة وذلك خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) وذلك من خلال توضيح العلاقة بين التعديلات المالية ومعدل النمو فى الناتج فى ظل وجود قيود على الائتمان عقب الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة اهمها أن التعديلات المالية التى تتم بصورة تدريجية ومتوازنة تؤدى الى تحفيز النمو الاقتصادى فى المدى القصير الذى ينشأ عن تخفيض العجز. كما اوضحت الدراسة انه عندما لا يتوافر حجم الائتمان الكافى لتلبية طلب الافراد

والمستثمرين فان حدوث انخفاض فى الطلب الكلى والقيام بتعديلات مالية قوية من شأنه ان يؤدى الى حدوث آثاراً عكسية على النمو. الى جانب انه عندما تسود حالة من عدم التأكد بعد الازمات المالية حول تعافى القطاع المالى تتأثر بقدرة السياسة المالية بالتأثير على النمو فى الاجل المتوسط وذلك من خلال السيطرة على معدلات الدين ومن ثم تحقيق الانضباط المالى. كما اوضحت نتائج الدراسة ايضاً ان محاولة المزج بين ادوات السياسة المالية يكون للانضباط المالى اثر قوى على نمو الناتج وحماية الاستثمار العام.

٧. دراسة محمد شهاب (٢٠١٨)

أستهدفت دراسة توضيح القواعد المالية لما لها من دور فى تحقيق الانضباط المالى، وتحسين فاعلية السياسة المالية فى العراق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها أن الاستقرار المالى يعد الشرط الضرورى لدعم النمو الاقتصادى، الا ان الشرط الضرورى يتمثل فى دور الانضباط المالى كعامل اساسي فى تحقيق هذا الاستقرار والنمو وايضاً الحد من الفقر. كما أن معضلة الانفاق فى ابواب الموازنة على الجوانب التشغيلية أو ذات الطبيعية الاستهلاكية، بدءًا من الرواتب والاجور والنفقات التحويلية والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات اصبحت ضرورية مع سهولة معايير الصرف، واصبحت تكاليفها لا تتناسب مع العائد المتحقق من انفاقها.

٨. دراسة هيثم جمال (٢٠١٨)

أستهدفت دراسة توضيح أثر الانضباط المالى على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة مقارنة بين مجموعتين من الدول الاوروبية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٦). حيث ركزت الدراسة على الانضباط المالى وادواته فى الفكر الاقتصادى. إلى جانب تناول الاثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالى وذلك من خلال عرض لها سواء كانت اثاراً تخصيصية أواستقرارية أوتوزيعية واخيراً تناولت الدراسة عرضاً للتجارب الدولية للانضباط المالى من خلال التعرف على تجارب مجموعة من الدول والتى اسهمت فى تخفيض حجم الدين العام وعجز الموازنة العامة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها تحقق فرضية الدراسة بوجود آثاراً ايجابية للانضباط المالى على المتغيرات الاقتصادية الكلية. الى جانب وجود علاقة سببية بين النفقات العامة الى الناتج المحلى الاجمالى والتضخم. كما اوضحت نتائج الدراسة ان تأثير الانضباط المالى على الناتج المحلى الاجمالى فى الدول التى اعتمدت زيادة الضرائب قوى ومعنوى عن تأثيره فى

الدول التى اعتمدت على تخفيض النفقات العامة. وعلى الجانب الاخر توصلت الدراسة الى ان تأثير الانضباط المالى على التضخم فى الدول التى اعتمدت على تخفيض النفقات اكبر وأكثر وضوحاً عن الدول التى اعتمدت على زيادة الضرائب.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة :

تختلف هذه الدراسة بالتفرد حيث لم تتناول الدراسات السابقة دورآليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى من خلال تأثيرها الايجابى بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة. بإعتبار ذلك يشكل تحدياً قوياً امام علاج عجز الموازنة العامة للدولة. كما أنها تميزت بالشمول حيث تتناول فى إطارها النظرى مفهوم وأهمية الانضباط المالى، الانضباط المالى والاستدامة المالية بالاضافة الى القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالى. الى جانب تناولها فى الاطار التحليلى الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالى بالاضافة إلى دور آليات وادوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى. وأخيراً تتناول الدراسة تجربة الهند الرائدة فى مجال استخدام آليات التحول الرقمى الحديثة لتحقيق الانضباط المالى.

وبذلك يتضح: أهمية اجراء الدراسة الحالية لدراسة الدور الهام الذى تلعبه آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى رقمنة الموازنة العامة للدولة ومن ثم التأثير بشكل ايجابى على تحقيق الانضباط المالى وعلاج العجز المالى للموازنة العامة للدولة.

وتشمل خطة الدراسة ما يلى :

– المقدمة والتى تحتوى على مشكلة الدراسة ، وأهمية الدراسة ، وهدف الدراسة، وفرضية الدراسة، ومنهجية الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

– الاطار النظرى ويتضمن مفهوم وأهمية الانضباط المالى، الانضباط المالى والاستدامة المالية بالاضافة الى القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالى.

– الاطار التحليلى للدراسة ويتضمن الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالى بالاضافة إلى دور آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى.

– تجربة الهند الرائدة فى مجال استخدام آليات التحول الرقمى الحديثة لتحقيق الانضباط المالى.

– الخلاصة.

– التوصيات.

– قائمة المراجع.

٢/ الاطار النظرى للدراسة

انبثقت في سياق صنع السياسات الاقتصادية أهدافاً بالغة الاهمية، والتي تظهر بالقواعد لتكون دليل يمكن إن تسترشد بها السياسة المالية في دعم وتحقيق الانضباط المالي، والذي يعد شرط ضرورى لتحقيق سياسة مالية ذات طابع متوازن ومتكافئ. وسوف نتناول فى الاطارالنظرى لهذه الدراسة مفهوم وأهمية الانضباط المالى، الى جانب تناول الانضباط المالى والاستدامة المالية بالاضافة إلى القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالى.

١/٢ مفهوم الانضباط المالى

يعد تصميم الإطار الفنى للسياسة المالية فى اى دولة ، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتى تعتبر ذات أهمية كبيرة في تصميم برامج ملائمة تحد من الانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الناتج والتشغيل والاستقرار، ومن ثم يقوي من مصداقية السياسة المالية، لبلوغ أهدافها في تحقيق الاستقراروتحسين مناخ التنمية، وهو ما يعني أن قدرة وكفاءة السلطات المالية يعتمد بشكل أساسى على الانضباط المالي بوصفه مقياساً لها.

يعبر مفهوم الانضباط المالي عن " قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل." وهو منظور متعدد يمتد إلى سنوات بشأن وضع الموازنة وآليات الحفاظ على الوضع المالي والاستقرار الاقتصادى. بوصفه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الافراط في الإنفاق ومن ثم العجز، وهو ما يتعين على الحكومة أن تغطي نفقاتها الحالية من الإيرادات الحالية، بحيث لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي (فرج مهجر، ٢٠١٩).

يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانات المالية المتاحة وليس طبقاً للحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة، الأمر الذي يستلزم المزيد من الاهتمام للاحتياجات الحالية والمستقبلية وتصحيح الميل الخاطئ للحفاظ على الانضباط المالي السليم، ومن ثم يعد كجزء من عملية مراقبة الموازنة وضمان تنفيذها اواعتمادها في الوقت المناسب لتوجيه العمليات المالية الحكومية.

٢/٢ أهمية الانضباط المالي

تكمن أهمية الانضباط المالي فى تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل، إذ أن كبح العجز وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة يعد شكلاً من اشكال الادخار، وبارتفاعه تزيد الأصول المملوكة وارتفاع الدخل القومي في المستقبل، وهو ما تجسد في حالة الاقتصاد الهندى حيث استطاع

من خلال تنفيذ برنامج اقتصادي يستند على الانضباط المالي طويل الأجل جنباً إلى جنب مع سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، إلى جانب ذلك فقد أتاح الانضباط المالي احتواء العجز وذلك بدلا من اللجوء لرفع الضرائب لتأمين المزيد من الأموال، ومن ثم الحفاظ على البيئة المالية المستقرة مقارنة بحالة عدم التيقن المتزايدة (عتمان عبد العزيز، ٢٠١١).

يقوم الانضباط المالي على تهيئة الأسس اللازمة لخلق بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ، إلا أن تمادي الحكومات بالانفاق المتزايد وباستمرار أكثر من استدامة التمويل، ومن ثم العجز واللجوء إلى الاقتراض، ينعكس بتكاليف كبيرة على الاقتصاد تفوق قدرته على إنتاج الفائض المطلوب وبما يكفي لمواجهة تزايد وتيرة الديون وخدمتها، ومن ثم تبرز الحاجة إلى الانضباط المالي لكبح التحيز في سلوك السياسة المالية التي تترك تكاليف على الاقتصاد. ويوضح الجدول التالى الفئات المختلفة لتحيز سلوك السياسة المالية.

جدول (٥/٣) الفئات المختلفة لتحيز سلوك السياسة المالية

الفئة الأولى السياسة المالية المتقلبة	**الفئة الثانية** السياسة المالية الدورية	**الفئة الثالثة** سياسة العجز المفرط
تقوم على أن سوء توظيف السياسة المالية يولد تقلبات في النشاط الاقتصادي، ولاسيما على الناتج والاستهلاك والاستثمار، فضلاً عن تأثيراتها السلبية على تقلبات دورة الاعمال الاقتصادية ، وبما ينعكس على انخفاض معدلات النمو فى الأجل الطويل.	تشير الأدلة التجريبية إلى أن السياسة المالية المسايرة للدورة الاقتصادية، تنعكس سلباً على الأداء الاقتصادي حيث يزداد الإنفاق في أوقات الرخاء اكبر من زيادة الضرائب. حيث التأكيد على أهمية تجنب السياسة المالية التلقائية، كونها تحد من فاعلية المثبتات التلقائية، وتترك موقف مالي لا يتوافق مع حالة الاقتصاد، ومن ثم تضاعف من حدة التقلبات الاقتصادية.	وتقوم على حقيقة أن الكثير من الحكومات لا تستوعب بالكامل تكلفة الديون، مما يستلزم تعديل كبير في السياسة المالية للعودة إلى مسار مستدام، وهو ما يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد والتى تتجسد بتكاليف إضافية على الإنتاج والتى ترجع إلى حالة عدم التيقن الذي يقلل من الحافز على الاستثمارات الجديدة، ومن ثم تقييد النمو طويل الأجل.

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاعتماد على:

– عتمان سعيد عبد العزيز (٢٠١١)، " **المالية العامة مدخل تحليلى معاصر** "، الدار الجامعية، الاسكندرية.

تعد الاستدامة المالية من العناصر الهامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادى وهي تعتمد بشكل رئيسى على العجز وتمويله ونسبته إلى الدخل القومي،إلى جانب آثاره الاقتصادية في الطلب الكلي

والتضخم . حيث يمثل العجز المالي من جهة الإنفاق حيث لا يمكن تخفيض الانفاق دون حد أدنى تفرضه الضغوط الاجتماعية والسياسية، أما الإيرادات العامة فيتعذر زيادتها فوق حد أعلى في الأجل القصير.

تمثل الاستدامة المالية القيمة القصوى من رصيد الدين الحكومي المسموح به ضمن شروط التوازن في فترة زمنية تتجاوز الموازنات السنوية. تقوم سياسة الدين الحكومي على أهمية وضرورة سد العجز الذي نشأ إما بسبب الخفض الضريبي لتحفيز الاقتصاد، أو لمواجهة نفقات أضافية لابد منها. ومع ارتفاع هذه النسب يرتفع الضغط على الموازنة لخدمة نفقات المديونية، ويزداد خطر الاستدامة عند ارتفاع سعر الفائدة أو هامش المخاطر المضاف على سعر الفائدة المرجعي إي تنشأ حلقة تغذية سلبية بين سعر الفائدة وثقل المديونية (Guerguil,2017).

تواجه الحكومات الحاجة لتخفيض العجز المالي الهيكلي، وفي نفس الوقت تظهر الحاجة لأهمية التوسع في الإنفاق العام، نظراً للآثار البالغة على الطلب الكلي والناجم عن خفضه، وعندما يرتفع الانفاق العام للحكومة وتنخفض إيرادات الضرائب، يكون تمويل العجز من الداخل والخارج، كما تلجأ الحكومات إلى البنوك المركزية، إذ أقدمت بنوك مركزية على شراء سندات دين حكومي ، وتوسعت في ذلك لتخفيف عبء الإنقاذ المالي على الحكومات، ومن ثم فان البنوك المركزية عند تعاملها مع أدوات الدين الحكومي بيعاً وشراء، ليس بهدف تسهيل تمويل الموازنة العامة، أو تقييد الدين العام، وانما أيضاً لإظهارالتفاعل بين الحكومة والبنك المركزي، وان ضعف إي منهما يؤدي إلى حلقة مفرغة من عدم اليقين وحدوث اضطراب فى الاقتصاد.

٤/٢ القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي

تتعامل معظم حكومات العالم الآن بقدر من المرونة مع التقلبات الدورية على قدر كبير من الأهمية ، وخاصة فى أوقات الرخاء، وذلك من خلال القواعد المالية.

١/٤/٢ مفهوم وأهداف القواعد المالية

تعتبر القواعد المالية هى قيود عددية دائمة توضع على مجاميع الموازنة تحدد من خلال أهداف رقمية، كما يعبرعنها بمؤشر موجز للنتائج المالية، من خلال تحديد المؤشر التشغيلي الذي تنطبق عليه بهدف توجيه السياسة المالية ، كما تتميز بالبساطة وسهولة رصدها وتشغيلها ونقلها للمستفيدين، كما أنها تحقق أهداف متعددة، والتى يأتي في مقدمتها تحقيق وتعزيزالاستدامة المالية. حيث تتميز القواعد المالية بمجموعة من الخصائص أهمها (Eyraud,2018) :

١. أنها تمثل قيد يربط قرارات السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

٢. هي بمثابة مؤشر ملموس لتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق أهدافها بشكل دقيق.

كما يمكن لهذه القواعد إن تساعد الحكومات في تحقيق هدف الانضباط المالي، وبما يكفل وضع السياسة المالية على مسار مستدام طويل الأجل. إذ تلجأ الحكومة إلى اعتماد القواعد المالية بهدف تحقيق **مجموعة الأهداف** من أهمها الأتي:

أ) احتواء أو القضاء على التحيز للعجز في إدارة السياسة المالية، وكبح الإفراط في الإنفاق العام، خاصة في أوقات الرخاء الاقتصادى،اى ضبط النفقات العامة بشكل يجعلها تتلائم مع الإيرادات العامة وعدم الإفراط فى الانفاق العام والذي يؤدي بدوره إلى حدوث العجز وتراكمه فى شكل الدين العام، لضمان المسئولية المالية والقدرةعلى تحمل أعباء الديون.

ب) وضع إطار تنسيقى لأفضل مزيج للسياسة النقدية والمالية، وذلك من أجل التخفيف من هذه الآثار. والتي تشتمل على القواعد المالية وأطر الموازنة العامة خلال الأجل المتوسط والقصيروذلك من أجل دعم سياسات مالية تستخدم تدابيرأكثر أماناً وأكثر توازناً، والتصدى للصدمات الاقتصادية.

ج) ضمان تحقيق الاستقرارالاقتصادي من خلال أقامة توازن أفضل بين الاستدامة المالية والمرونة المالية وهو الأصل في القواعد المالية.

د) دعم دور الحكومة ودعم العدالة والمساواة بين حقوق الأجيال الحالية والقادمة. بمعنى عدم تحميل أجيال المستقبل عبء نفقات حالية، والذي يؤدي إلى تراكم الدين العام لتحقيق منافع حالية، ووتتحمله الأجيال المستقبلية.

٢/٤/٢ أنواع القواعد المالية

وجدت القواعد المالية Rules Fiscal منذ فترة طويلة من الزمن، ولكن لم تكن مدعومة بموجب القانون، واستخدمت على نطاق واسع من جانب العديد من حكومات دول العالم وذلك لمواجهة الديون والعجز. كما تعود أول القواعد المالية العددية التي لها صفة قانونية إلى منتصف القرن التاسع عشر. أدخلت هذه القواعد في الدول الفدرالية، نظرا لمبادرة الحكم الذاتي لتطبيق الانضباط المالي بهدف الوصول إلى التمويل القائم على السوق، واعتمدت مجموعة من الدول بعد الحرب العالمية الثانية بما في ذلك (ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وهولندا) قواعد توازن الموازنة على مستوى الحكومة المركزية كاجراء مصاحب لبرامج الاستقرار النقدى (Debrun, 2008). حيث تنقسم القواعد المالية إلى القواعد التالية:

١/٢/٤/٢ قاعدة عجز الموازنة

تستهدف هذه القاعدة خفض عجز الموازنة العامة إلى مستويات معينة، وذلك من خلال العمل على ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته. كما يمثل هذا الهدف الأساس في تنظيم عجز الموازنة العامة لضمان تحقيق الاستدامة المالية والسبب يرجع إلى أن زيادة العجز يلغي تأثير الإنفاق العام أو التخفيض الضريبي على الطلب الكلي، وخاصة انه يتطلب أموال كثيرة لتغطيته، ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، ومن جانب أخر فان تخفيض العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

٢/٢/٤/٢ قاعدة الدين العام

تستهدف هذه القاعدة وضع حداً آمناً لإجمالي الدين العام والذى يمكن أن يتحمله الاقتصاد المحلى دون حدوث آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث يرى الأدب الاقتصادى أن نسبة الدين العام إلى اجمالى الناتج المحلي ينبغي أن لا يتجاوز ما نسبته ١%. إلا إن هذه النسبة لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسبة مثالية للدين العام، خاصة أن هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات العالمية.

٣/٢/٤/٢ قاعدة الإنفاق العام

تستهدف هذه القاعدة وضع حداً للإنفاق الكلي أو الإنفاق الجاري من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو او كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مع مدة زمنية تبلغ حوالى (١-٣) سنوات أو التي يمكن توظيفها على النحو الملائم كأداة تشغيلية مطلوبة للتأثيرعلى تضييق فجوة الدين العام، خاصة عندما تتزامن مع قاعدة الدين العام أو قاعدة توازن الموازنة، فانها توفر أداة تنفيذية لتحقيق الانضباط المالي الذي يتوافق مع القدرة على تحمل الدين العام.

٤/٢/٤/٢ قاعدة الايرادات العامة

تستهدف هذه القاعدة وضع قيود عليا ودنيا للإيرادات العامة المتوقعة بهدف التقليل من الأعباء الضريبية ، ودعم تحصيل الايرادات الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن طابعها الدوري يتبع الدورات الاقتصادية رواجاً وانكماشاً، وبالتالى يكون من الصعب فرض قيود لتنميتها.

٣/ الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالى

يعتبر هدف الاستقرار المالى من الأهداف الاقتصادية التى تسعى العديد من دول العالم إلى تحقيقها إلى جانب مجموعة من الأهداف الأخرى مثل تحقيق تخفيف التفاوت فى توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى والحد من التقلبات الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد إلى جانب تحقيق الاستقرار فى المستوى العام للاسعار واستقرار معدلات الدين العام (Das, 2021). والجدول التالى يوضح الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالى.

جدول (٣) الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالى

	المجموعة الأولى **الآثار التوزيعية**	**المجموعة الثانية** **الآثار الاستقرارية**	**المجموعة الثالثة** **الآثار التخصيصية**
الهدف	– تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة – تخفيض الدين العام – رفع معدلات النمو الاقتصادى	– تخفيض عجزالموازنة العامة للدولة – تخفيض الدين العام – رفع معدلات النمو الاقتصادى	– تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة – تخفيض الدين العام – رفع معدلات النمو الاقتصادى
آليات التنفيذ	– الآثار التوزيعية للانضباط المالى باستخدام زيادة الضرائب. – الآثار التوزيعية للانضباط المالى باستخدام تخفيض الانفاق العام .	– الآثار الاستقرارية للانضباط المالى باستخدام زيادة الضرائب. – الآثار الاستقرارية للانضباط المالى باستخدام تخفيض الانفاق العام.	– الآثار التوزيعية للانضباط المالى باستخدام زيادة الضرائب.

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاعتماد على:

– هيثم جمال (٢٠١٨)،" **أثر الانضباط المالى على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، دراسة مقارنة**" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان.

٤/ دور آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى

يمثل التحول الرقمى عملية تغيير فى البنية التحتية للمنظمات، والمتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة حيث لا يقتصر على الشركات التى تعمل فى مجال المنتجات الرقمية او التى تعتمد على الانترنت والتكنولوجيا بل تؤثر على جميع القطاعات والخدمات التجارية والوزارات والهيئات الحكومية.

١/٤ مفهوم التحول الرقمى

يعرف التحول الرقمى على أنه عملية تحول القطاعات الحكومية والشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية فى ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التى تزيد من قيمة منتجاتها. ويشير التحول الرقمى بمعناه الضيق إلى استخدام الكمبيوتر والانترنت فى الحصول على قيمة اقتصادية اكثر كفاءة وفاعلية. وبالمعنى الأشمل يشير إلى التغيرات التى تحدثها التكنولوجيا عامة فى تنفيذ العمليات والمعاملات والتفاعل معها (George, 2020) .

٢/٤ أهداف التحول الرقمى

تعتبرتكنولوجيا المعلومات في العصرالحالي المحرك الرئيسى للمجتمعات بمؤسساتها وكياناتها المختلفة، والتي من خلالها تدفع بعملية التنمية المستدامة في كثير من دول العالم.أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، والتحول الرقمي لا يعنى فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شامل وأيضا كيفية تقديم الخدمات للجمهورالمستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع. والشكل التالى يوضح الركائز الاساسية للتوجه إلى التحول الرقمى (عبادى محمد ، ٢٠١٩).

شكل (١) الركائز الاساسية للتوجه إلى التحول الرقمى

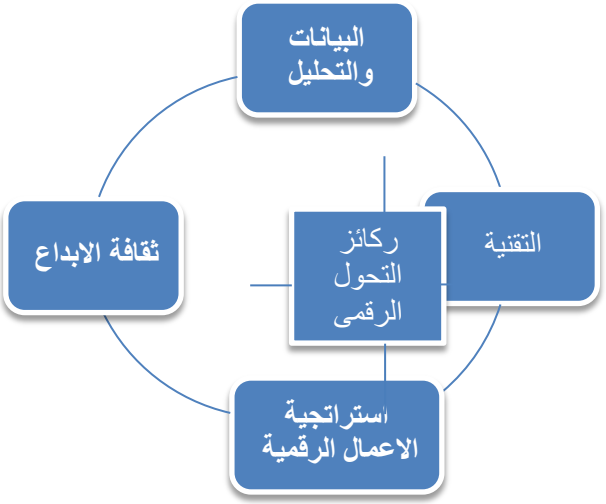

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاعتماد على :

- George, W.(2020),"**Digital Entrepreneurship: Transforming Technology into Business Transformation",** Loughborough University School of Business and Economics Loughborough, Leicestershire, UK.

يهتم الاقتصاد الرقمى بالاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم زيادة الفرص ورفع معدلات النمو الاقتصادى وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة. حيث يعد الاقتصاد الرقمى ضرروى لخلق مجتمعات ذكية تمكن الحكومات والشركات والافراد من اتخاذ أفضل القرارات بالاعتماد على توافر المعلومات والحد من اوجه عدم المساواة. وفيما يلى مجموعة من الاهداف التى يمكن تحقيقها من خلال التحول الرقمى (Sherif Kamel, 2021) .

- تحقيق جودة الخدمات الرقمية المقدمة للافراد فى المجتمع، إلى جانب تحقيق تغيير جذري في الخدمات المقدمة لهم في مجالات الصحة والتعليم والسلامة والأمن، وتحسين تجاربهم و إنتاجيتهم.
- تغيير نماذج العمل والارتقاء بأساليب التفكير.
- تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق ، وتقليص الاجراءات، وتطبيق خدمات جديدة سريعة وذات مرونة مرتفعة.
- إعادة تشكيل الطريقة التي يعيش ويعمل ويفكر ويتفاعل ويتواصل بها الافراد، بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتاحة، مع التخطيط المستمروالسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية.
- العمل على حماية البيانات الرقمية والشفافية إلى جانب رفع معدلات الثقة.
- توفير إستراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى، وفرق عمل متطورة، واستدامة ثقافة الإبداع.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط.
- تبنى تطبيق نماذج أعمال أكثر ابتكارية تركز على استخدام التكنولوجيا الحديثة والنظم الالكترونية المتقدمة.

٣/٤ أهمية التحول الرقمى

تتمثل أهمية التحول الرقمى في تقديم خدمة ذات جودة عالية، وفى وقت قياسي للأفراد، وتوفير النفقات من خلال تحسين كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي، فضلاً عن تحقيق مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تقليل الاعتماد على العنصر البشرى، كما تتمثل أهم مزايا تطبيق التحول الرقمى فى رقمنة الدفع والتحصيل الإلكتروني وتوفير ٢٥% من تكلفة إصدار العملة، وتحسين ترتيب الدولة

في المؤشرات الدولية خاصة المعنية بقياس تنافسية الدول في مجالي سهولة أداء الأعمال والشفافية (Sanjeev,2017).

أصبح التحول الرقمي ضرورة وذلك لاهمية التحول الرقمي في الوقت الراهن حيث يعد من أحد أهم التحولات المذكورة في رؤية الكثير من دول العالم. ونظراً لذلك أعلنت العديد من دول العالم أنها ستلتزم بهذا التحول والعمل على تحويل اقتصاد الدولة بأكمله إلى اقتصاد رقمي ذكي ومتطور ، سعياً لأن يكون من أفضل النماذج العالمية في مجال التحول الرقمي والإبتكار. وفى العناصر التالية نوضح مدى وأهمية وضرورة التحول الرقمى لكثير من دول العالم.

١) تقليل وتوفير الجهد والطاقة والتكاليف أيضاً.

٢) تنظيم وتحسين الكفاءات التشغيلية.

٣) سرعة أداء الإجراءات الرقمية تفوق الإجراءات بالطرق التقليدية، وبالتالي سوف تكون هذه الإجراءات سهلة وسريعة على المستفيدين.

٤) فتح مجال للإبداع في كيفية تقديم الخدمات التي يتم تقديمها للعملاء.

٥) تسهيل كيفية مراقبة المسؤولين لسير العمل.

٦) يساهم التحول الرقمي أيضاً في سرعة الانتشار والتوسع للشركات والمؤسسات ووصولهم إلى أعداد كبيرة من الجمهور.

٧) التحول الرقمي يسمح للعملاء المحتملين بالتعرف على النشاط التجاري الذي تقوم به وإجراء عمليات البيع والشراء في أي وقت ومكان.

٤/٤ دور تقنيات التحول الرقمي في دعم وتحقيق الانضباط المالى

تمت مناقشة أهمية التحول الرقمي والانضباط المالي باستفاضة بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية والأكاديميين، وذلك لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من معدلات العجز المالى ، حيث يشير التحول الرقمي فى اطار الخدمات الحكومية إلى تقديم الخدمات المالية التي يمكن توفيرها من قبل البنوك والحكومة والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال الوسائط الرقمية مثل تطبيقات الهاتف المحمول الحديثة (Antra, 2013).

يساعد الإنترنت عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع الرقمية الآمنة أيضاً في التغلب على مشاكل تعامل الأفراد مع الشركات والحكومات والاقتصاد. حيث تؤثر الرقمنة المالية لخدمات الحكومة فيما يتعلق بالايرادات العامة والمصروفات العامة على كافة المستويات فى الاقتصاد القومى إلى خلق

قيمة مالية للسلطات المالية التأثير الايجابى على معدلات الناتج المحلي الإجمالي ودعم الخدمات المالية السريعة والآمنة ، وتدعيم التكنولوجيا المالية لتعاملات الموردين.

يجب توضيح أن ظهور التقنيات الرقمية الجديدة والبنية التحتية الرقمية القوية والمنصات الرقمية قد دعم بشكل كبير الابتكار وريادة الاعمال، بالإضافة إلى فتح فرص جديدة للمبتكرين ورواد الأعمال كما أن التقنيات الرقمية الجديدة لها آثار واسعة على خلق القيمة والحفاظ عليها. حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى فهم التحول الرقمي للاقتصاد ودوره فى تحقيق الانضباط المالى (Sundaram, 2016).

أصبحت أهمية التحول الرقمي والانضباط المالي لصانعي السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي ، ويشير التحول الرقمي فى الخدمات المالية التي يتم تقديمها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لعملائها من خلال ربط الوسائط الرقمية مثل الهواتف المحمولة والإنترنت والبطاقات بأنظمة الدفع الرقمية الآمنة، كما يسهم التحول الرقمي في التغلب على القضايا التي لا تزال قائمة للأفراد والشركات والحكومات والاقتصاديات.

يعكس مصطلح التحول الرقمى الحكومى إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين أداء الخدمات والوظائف الحكومية والتحول فى الكثير من الخدمات الحكومية لتعزيز الكفاءة والفعالية ومستوى تقدم الخدمة العامة. وتتسم الحكومة الالكترونية فى اطار التحول الرقمى وتحقيق الانضباط المالى بمجموعة من الخصائص والسمات: سرعة ودقة الأداء في الوحدات الحكومية، الاتصال الدائم بالمواطن، وتحقىق الشفافىة في العمل، إتاحة كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في مكان واحد والذى يمثل الموقع الرسمي للحكومة على الانترنت، تقليل الاعتماد على العمل الورقي ، تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين، ومن ثم إذابة الحدود الجغرافية بين السكان , Rao) .2014)

تساعد المنظومة الالكترونية الحديثة على رفع كفاءة الإنفاق العام بمختلف جهات الإدارية وضبط الأداء المالي وإحكام الرقابة على الصرف، بما يحافظ على معدلات الدين والعجز، حيث أنه يمكن تحديد حجم إيرادات الخزانة العامة للدولة وأيضا حجم المصروفات بشكل لحظي من خلال "الموازنة الإلكترونية"، مما يمكن الدولة من تقدير الموقف السليم اللازم لاتخاذ أي قرار دقيق يتعلق بالمالية العامة للدولة خاصة في ظل الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية محمد راغب، ٢٠٠٤). كما يوجد هناك مجموعة من المتطلبات الداعمة لنمو التحول الرقمى وتأثيره الايجابى على دعم

التكنولوجيا المالية لتحقيق الانضباط المالى. حيث توجد مجموعة من المتطلبات الرئيسية التى تدعم نمو التحول الرقمى المالى والتى يمكن توضيحها من خلال الجدول التالى:

جدول (٤) المتطلبات الرئيسية التى تدعم نمو التحول الرقمى المالى

متطلبات تكنولوجية	متطلبات تنظيمية
الانترنت فائق السرعة	التوعية والتنمية المجتمعية
الحوسبة السحابية	نظام محكم لحماية المتعاملين وفحص الشكاوى
المحتوى الرقمى	البنية التشريعية والسياسات الحاكمة
التوقيع الالكترونى	الريادة فى التعاملات المالية مع أجهزة الدولة
التجارة الالكترونية	
الامن السيبرانى	
صناعة البرمجيات والبرمجيات مفتوحة المصدر	
الابداع التكنولوجى وريادة الاعمال	

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاعتماد على :

- Anthony, L., and Robin, T., (2020)**," Digital Transformation and Public Services Societal Impacts in Sweden and Beyond"**, Routledge Taylor & Francis Group London and New York.

يعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية* ، أحد روافد التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة، فى تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، والتى تسهم فى تحقيق المستهدفات الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات التنموية ، حيث تساعد على رفع كفاءة الإنفاق العام بمختلف الجهات الإدارية، وضبط الأداء المالى، وإحكام الرقابة على الصرف، وضمان عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة من السلطة التشريعية، بما يحافظ على معدلات الدين والعجز، ويعزز بنية الاقتصاد القومى (على الشرباز ،٢٠٢٠).

جعلت الموازنة الإلكترونية تحديد حجم إيرادات الخزانة العامة للدولة، وأيضًا حجم المصروفات بشكل لحظى، ومن ثم تقدير الموقف السليم اللازم لاتخاذ أى قرار دقيق يتعلق بالمالية العامة للدولة، خاصة فى ظل

* يعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الموازنة العامة للدولة يستهدف ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونيًا؛ بما يسهم فى خلق نظام قوى لإدارة المالية العامة من خلال دمج وضبط وحوسبة كل العمليات المالية الحكومية بدءًا من إعداد الموازنة وانتهاءً بتنفيذها، بما يساعد فى تحقيق الانضباط المالى، واستخدام موارد الدولة بكفاءة وفاعلية.

الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية. حيث تمكن الكثير من دول العالم من التعامل المرن مع التداعيات والآثار السلبية للأزمات المالية العالمية.

تطوير النظم المالية الإلكترونية والتى تتضمن منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى ، وحساب الخزانة الموحد ، بشكل مستدام يُسهم فى ترسيخ التكامل الإلكترونى المنشود، سعيًا إلى تعزيز حوكمة إجراءات المصروفات والإيرادات بالجهات الإدارية، وضمانًا لأقصى درجات الدقة والحماية للعمليات المالية، وتحصيل حق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية على النحو الذى يساعد فى تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالى (خالد دربالة،٢٠٢٠).

تستهدف معظم حكومات دول العالم التحول التدريجى إلى نظام إلكترونى متكامل لإدارة المعلومات المالية الحكومية، حيث يتم استخراج أوامر دفع إلكترونية ورفعها على المنظومة الالكترونية ، بما يضمن تحقيق الانضباط المالى، وتعزيز الكفاءة فى تنفيذ الإجراءات المالية، واستخدام الموارد الحكومية، وتوفير البيانات الدقيقة واللحظية عن المعلومات المالية الحكومية، التى تساعد على تقديم الخدمات بفاعلية والتخطيط السليم للتدفقات النقدية الحكومية، على نحو يسهم فى رفع مستوى الشفافية المالية (بهانة داود، ٢٠١٧).

٥/ تجربة الهند الرائدة فى مجال استخدام آليات التحول الرقمى الحديثة لتحقيق الانضباط المالى

يوجد هناك العديد من التجارب الدولية التى قامت بها الدول لتحقيق الانضباط المالى والتى اختلفت فيما بينها. وذلك من اجل تحقيق الانضباط المالى من خلال تخفيض معدلات الدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة. وسوف نتناول فى النقاط التالية عرض للتجربة الهندية الناجحة فى مجال استخدام أدوات وآليات التحول الرقمى فى تحقيق الانضباط المالى.

شهد الوضع المالى فى الهند بعد حدوث أزمة فيروس كورونا المستجدCovid-19 حالة من التدهور وارتفاع معدلات العجز وارتفاع النفقات العامة مع حدوث مجموعة من التشوهات فى النظام الضريبى مما شكل قيوداً كبيرة على الاقتصاد الهندى فى رفع معدلات النمو الاقتصادى. كما قامت الهند بمعالجة التدهور المالى من خلال الاعتماد على آلية التعديلات المالية لتحسين الاستقرار المالي، وفى هذا الصدد قامت الهند بالسعى نحو تطبيق ضبط الاوضاع المالية (GoI, 2021) .

والجدول التالى يوضح الاستراتجية قصيرة الأجل للسياسة المالية فى الهند للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٣).

جدول (٥) الاستراتجية قصيرة الأجل للسياسة المالية فى الهند للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٣)

المؤشرات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى	التقديرات المعدلة (٢٠٢١-٢٠٢٢)	تقديرات الموازنة العامة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)
العجز المالى	٦,٩	٦,٤
عجز الايرادات	٤,٧	٣,٨
العجز الاساسى	٣,٣	٢,٨
اجمالى الايرادات الضريبة	١٠,٨	١٠,٧
الايرادات غير الضريبية	١,٤	١,٠
ديون الحكومة المركزية	٥٩,٩	٦٠,٢

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاعتماد على:

- GoI (2021)**," Fifteenth Finance Commission Report**," Government of India.

يوضح الجدول السابق المؤشرات المالية الرئيسية في التقديرات المعدلة للعام المالى(٢٠٢١-٢٠٢٢) والتقديرات المتوقعة للموازنة العامة للعام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣). بينما كان الاقتصاد الهندي على طريق النمو فى ظل استمرار انتشار أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19 خلال عام ٢٠٢١ وفي عام ٢٠٢٢ يؤثر على وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمى. بالنظر إلى الحاجة إلى تسريع الانتعاش المحلي وتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للفيروس على الاقتصاد ، من الضروري أن تحافظ الحكومات على المرونة اللازمة للاستجابة الكاملة لحالات الطوارئ الناشئة من حالة عدم اليقين فى الاقتصاد العالمى.

تعتبر الضرورات المزدوجة لتحقيق التوازن بين النمو وضبط أوضاع المالية العامة أمراً هاماً. كما أعلنت الحكومة الهندية في موازنة العام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢)، أن الحكومة ستواصل ضبط مسارأوضاع المالية العامة ، مما يخفض مستوى العجز المالي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المالى (٢٠٢٥- ٢٠٢٦) من خلال انخفاض ثابت إلى مستوى مقبول خلال هذه الفترة الزمنية.

١/٥ استراتجية السياسة المالية والانضباط المالى للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢)

تركز استراتيجية السياسة المالية للحكومة الهندية للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢) على تحقيق أهداف النمو من خلال الإدارة المالية الحكيمة والاستقرار المالى. وعلى الرغم من الاوضاع المالية السيئة بسبب ارتفاع اعداد الاصابات لفيروس أوميكرون ، والاضطرابات فى سلاسل الإمدادات العالمية بسبب ارتفاع عدد حالات الاصابة بالفيروس إلى جانب الاختناقات والمخاطر العالمية في النمو المنخفض التوقعات ، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم وأسعار النفط العالمية (Das, 2021).

تمثل استراتيجية السياسة المالية للحكومة الهندية تأثير إيجابي كبير على مصداقيتها. حيث تمت الموافقة على الإصدار الأول المسبق لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال شهر يناير من عام ٢٠٢٢ كما تم تطوير الإستراتيجية من قبل المكتب المركزي للإحصاء (CSO)* على أساس المشاركة الناجحة في التوسع الحكومي والخاص ، مما يضع الأساس للانتعاش الاقتصادي الوطني فى الهند وقاعدة التضامن المالى.

٢/٥ الاستراتجية المتوقعة للسياسة المالية والانضباط المالى للعام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣

تشير التوقعات للسنة المالية (٢٠٢٢- ٢٠٢٣) فى أحدث تقديرات للناتج المحلي الإجمالي التطورات الرئيسية التى تؤكد أن مؤشرات النشاط الاقتصادي للاقتصاد الهندي تتعافى بقوة. حيث تتوقع الهند أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال العام المالى بنسبة ١١,١٪. كما اعتمدت الحكومة الهندية على ثلاث دراسات استراتيجية. تشمل مزيجاً من تدابير جانب العرض والطلب ، والعمل في الوقت المناسب ، والمستهدف ، والموجه نحو التأثير في سياسة التنمية والرفاهية ، وتحقيق التوازن بين ديناميكيات النمو والتضخم من أجل نمو معزز ومستدام. كما تعتبر

* الجهاز المركزي للاحصاء (CSO) هي وكالة حكومية في الهند تحت إشراف وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج مسؤول عن تنسيق الأنشطة الإحصائية في الهند، وتطوير المعايير الإحصائية والحفاظ عليها. لديها وحدة رسومية مجهزة تجهيزا جيدا. يقع CSO في دلهي. يتم تنفيذ جزء من عمل الإحصاء الصناعي المتعلق بالمسح السنوي للصناعات في كلكتا. يتعامل مع البيانات الإحصائية للأقسام المختلفة.

السنة المالية (٢٠٢٢-٢٠٢٣) حاسمة بالنسبة للتركيز على الإنفاق الرأسمالي غير المباشر والنمو الاقتصادي والإنتاج والتوظيف (Minstry of Finance india ,2021).

ومن المتوقع أن يصل العجز المالي فى الموازنة العامة الهندية إلى حوالى ٦,٤٪ وذلك خلال العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) وذلك للناتج المحلي الإجمالي ، بمراجعة خطة الحكومة الهندية للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢)، بلغت الايرادات العامة للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢) حوالى ١٥,٩%. كما حقق التفاوت في الدخل نسبة أقل من حوالى ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من توقعات العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) وحوالى ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢) . كما تشير تحسين مراجعة عجز الإيرادات العامة إلى تحسين جودة الإنفاق لتحسين توازن الإيرادات الرأسمالية في موازنة الحكومة الهندية المركزية.

٣/٥ الايرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقعه للعام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣

من المتوقع أن ينخفض إجمالي الإيرادات الضريبية للعام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) بنسبة ١٠٪ خلال العام المالى (٢٠٢٠-٢٠٢١). ومن المتوقع أن تنمو الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة بحوالى ١٣,٦٪ وحوالى ٥,٦٪ على التوالي من العام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢) إلى العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) . ويرجع أحد الأسباب الرئيسية للتباطؤ في نمو الضرائب غير المباشرة هو قرار الحكومة بتخفيض الضرائب على المنتجات البترولية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن استقرار نظام ضريبة السلع والخدمات قد يسهل تحصيل الضرائب غير المباشرة في المستقبل. كما تقدر الضرائب المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٤٨-٥٢٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) (Minstry of Finance india ,2021).

٤/٥ مصروفات الايرادات العامة

تم الإنفاق على حساب مصروفات الإيرادات العامة بحوالى ٣١,٩٥ مليون روبية هندية في العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣). حيث تشمل المكونات الرئيسية لمصروفات الايرادات العامة فى الموازنة العامة الهندية مايلى: نفقات مدفوعات الفوائد الرئيسية ، والإعانات والرواتب والمخصصات الحكومية والتى تتضمن معاشات الموظفين ونفقات إيرادات الدفاع ، والتحويلات إلى الولايات في شكل تمويل منح العمولة ، إلى جانب المخططات المدعومة مركزياً.

بالاضافة إلى المنح المقدمة إلى الهيئات المركزية المستقلة والتى تمثل جزء كبير من مخططات القطاع المركزي. كما تشكل مدفوعات الفائدة المكون الأكبر من مكونات من نفقات الايرادات العامة فى الموازنة العامة الهندية، حيث تم تقدير مدفوعات الفائدة بحوالي٨,١ % للعام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) والتي كانت حوالى ٢٧,٦% من اجمالى الإيرادات العامة و حوالى ٤٥,٣ % من صافي الإيرادات العامة للعام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) (Minstry of Finance india ,2022).

٥/٥ دور تقنيات التحول الرقمي في دعم وتحقيق الانضباط المالى فى الهند

تعد الهند هي أول دولة تستخدم تكنولوجيا البصمة البيومترية* لزيادة عدد المستفيدين من المزايا الاجتماعية. وتتيح التكنولوجيا التي تراقب وتسجل السمات البيومترية، مثل بصمات الاصابع وبصمة العين، وسيلة أكثر دقة وأقل تكلفة للتحقق من هوية الافراد، مما يضمن وصول المزايا إلى مستحقيها فقط.

ووفقاً للتقديرات التي أعدتها شركة ماكينزي، فان رقمنة عمليات الدفع الحكومية وذلك للايرادات والمصروفات العامة، والتى من شأنها تحقيق وفورات لاتقل عن حوالى ١% من اجمالى الناتج المحلى فى اقتصاديات الدول النامية. ولكن هذه التقديرات لا تراعي الآثار الايجابية غير المباشرة الناتجة عن تحسين آليات تقديم الخدمات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية. فعلى سبيل المثال، أدى فرض الضريبة الجديدة على السلع والخدمات فى الهند إلى زيادة عدد دافعي الضرائب المسجلين بحوالى ٥٠% فى أقل من عام واحد(Susan, 2017) .

أطلقت الحكومة الهندية فى السنوات الاخيرة عدة مبادرات بهدف رقمنة الاقتصاد الهندي على نطاق واسع. فقد تم تسجيل حوالى ١٥,١ مليون مواطن مقيم فى برنامج الهوية البيومترية الوطني برنامج Aadhaar. وفى عام ٢٠٢١ تم تنفيذ برنامج لزيادة عدد المستفيدين من النظام المالى. وبحلول عام ٢٠٢٢، تم فتح ما يزيد على ٢٨٠ مليون حساب مصرفى (Nirmala,2022).

استفادت الحكومة الهندية من هذه المبادرات فى تحسين آليات تقديم المزايا الاجتماعية. حيث ساهم برنامج التحويل المباشر للمزايا الذي تم اطلاقه منذ عام ٢٠١٣ إلى إحداث تغيير كبير فى

* **الأنظمة البيومترية** هي أنظمة تعمل على التعرف أو التأكد من شخصية الأفراد بطريقة آلية، وذلك من خلال صفة أو عدة صفات من صفاتهم الفيزيولوجية أو السلوكية (كبصمة الأصبع وطريقة المشي) حيث كان أقدمها تحليل بصمات الأصابع.

كيفية تقديم مدفوعات الدعم وغيرها من المدفوعات خلال تحويلها مباشرة إلى حسابات مصرفية مربوطة بالهويات البيومترية للمستفيدين المسجلين فى نظام Aadhaar* . يقدم أحد هذه البرامج مدفوعات دعم على الغاز الطبيعى للمواطنين فى المنازل ، كما تم إلزام المواطنين الهنديين بإدراج الارقام المسجلين بها فى نظام Aadhaar فى إقراراتهم الضريبية.

تم إلزام المواطنين فى الهند بربط حساباتهم المصرفية بنظام Aadhaar كما تضمنت الموازنة العامة للهند مقترحاً بتنفيذ برنامج للشركات أيضا كجزء من نظام Aadhaar . وبرغم تفاوت التقديرات، أشارت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى احدث تقرير لها لعام ٢٠٢٢ إلى أن الوفورات المحققة من هذه البرامج وصلت إلى حوالى ٧ مليار دولار امريكى فى العاميين الماضيين. بينما بلغت تكلفة نظام Aadhaar خلال مرحلة تسجيل المواطنين فى النظام إلى حوالى ١,٣ مليار دولار امريكى فى المجمل (ICT India, 2022) .

٦/ الخلاصة

الانضباط المالي هو أحد اهتمامات العديد من الدول وصناع السياسات الاقتصادية حول العالم ، لا سيما في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، وزيادة حجم الديون السيادية في العديد من الدول حول العالم، وانخفاض مستويات الإنتاج، بشكل مرتفع. إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاستثمارومن ثم انخفاض مستويات الطلب الكلى.

يقوم الانضباط المالي على تقليص حجم العجز في الموازنة العامة للدولة وكذلك تقليص حجم الدين ، حيث تستخدم الحكومة مجموعة من الأدوات لتحقيق الانضباط المالي والتأثير على النشاط الاقتصادي. حيث يتم استخدامها من قبل الدول للحد من عجز الموازنة العامة والزيادات في الدين العام ، وكذلك أدوات التمويل الإسلامية التي تستخدمها بعض دول العالم .

تفضل العديد من حكومات العالم اليوم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين فعالية ادارة المالية العامة الوطنية في تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لتلقي الأموال العامة وصرفها لتحقيق أهداف السياسة المالية. كما تتضمن رقمنة المالية العامة العديد من الجوانب ، بما في ذلك

* نظام Aadhaar آدهار في الهند هو رقم تعريف متكون من ١٢ خانة، يستطيع كل مقيم أن يحصل عليه، اعتماداً على بياناته الحيوية، والسكانية، تجمع البيانات هيئة الهوية الفريدة للهند التي هي دائرة حكومية أنشأتها حكومة الهند في ١٦ يوليو عام ٢٠١٦م، وصف البنك الدولي آدهار بأنه مخطط الهوية الرقمية الأكثر تطوراً في العالم، آدهار كلمة هندية معناها أساس.

التحول الرقمي لإدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات العامة والنفقات العامة) من خلال اعتماد أنظمة حديثة لعمليات التحصيل والدفع الإلكترونية.

شهد الوضع المالى فى الهند بعد حدوث أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19 حالة من التدهور وارتفاع معدلات العجز وارتفاع النفقات العامة مع حدوث مجموعة من التشوهات فى النظام الضريبى مما شكل قيوداً كبيرة على الاقتصاد الهندى فى رفع معدلات النمو الاقتصادى. كما قامت الهند بمعالجة التدهور المالى من خلال الاعتماد على آلية التعديلات المالية لتحسين الاستقرار المالي، وفى هذا الصدد قامت الهند بالسعى نحو تطبيق ضبط الاوضاع المالية.

تعد الهند أول دولة تستخدم تكنولوجيا البصمة البيومترية لزيادة عدد المستفيدين من المزايا الاجتماعية. كما تتيح التكنولوجيا التي تراقب وتسجل السمات البيومترية، مثل بصمات الاصابع وبصمة العين، وسيلة أكثر دقة وأقل تكلفة للتحقق من هوية الافراد، مما يضمن وصول المزايا إلى مستحقيها فقط. ووفقاً للتقديرات التي أعدتها شركة ماكينزي، فان رقمنة عمليات الدفع الحكومية وذلك للايرادات والمصروفات العامة ، والتى من شأنها تحقيق وفورات لاتقل عن حوالى ١% من اجمالى الناتج المحلى فى اقتصاديات الدول النامية.

ولكن هذه التقديرات لا تراعي الآثار الايجابية غير المباشرة الناتجة عن تحسين آليات تقديم الخدمات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية. فعلى سبيل المثال، أدى فرض الضريبة الجديدة على السلع والخدمات فى الهند إلى زيادة عدد دافعي الضرائب المسجلين بحوالى ٥٠% فى أقل من عام واحد.

<u>كل هذا قادنا لاثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة:</u>

لقد ساهمت آليات وأدوات التحول الرقمى الحديثة فى دعم وتحقيق الانضباط المالى فى الهند، وذلك من خلال تأثيرها الايجابى على رقمنة الموازنة العامة للدولة بجانبيها (الايرادات العامة والمصروفات العامة) ومن ثم التقليل من حدة العجز المالى للموازنة العامة الهندية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل الأرقام والاحصائيات التى تم تناولها خلال الدراسة تشير إلى أن التوقعات للسنة المالية (٢٠٢٢- ٢٠٢٣) فى أحدث تقديرات للناتج المحلي الإجمالي التطورات الرئيسية التى تؤكد أن مؤشرات النشاط الاقتصادي للاقتصاد الهندي تتعافى بقوة. حيث تتوقع الهند أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال العام المالى بنسبة ١١,١٪ .

اعتمدت الحكومة الهندية على ثلاث دراسات استراتيجية، تشمل مزيجاً من تدابير جانب العرض والطلب ، والعمل في الوقت المناسب ، والمستهدف والموجه نحو التأثير في سياسة التنمية والرفاهية ، وتحقيق التوازن بين ديناميكيات النمو والتضخم من أجل نمو معزز ومستدام. كما تعتبر السنة المالية (٢٠٢٢-٢٠٢٣) حاسمة بالنسبة للتركيز على الإنفاق الرأسمالي غير المباشر والنمو الاقتصادي والإنتاج والتوظيف.

ومن المتوقع أن يصل العجز المالي فى الموازنة العامة الهندية إلى حوالى ٦,٤٪ وذلك خلال العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) وذلك للناتج المحلي الإجمالي ، وبمراجعة خطة الحكومة الهندية للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢)، بلغت الايرادات العامة للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢) حوالى ١٥,٩%. كما حقق التفاوت في الدخل نسبة أقل من حوالى ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من توقعات العام المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) وحوالى ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالى (٢٠٢١-٢٠٢٢) . كما تشير تحسين مراجعة عجز الإيرادات العامة إلى تحسين جودة الإنفاق لتحسين توازن الإيرادات الرأسمالية في موازنة الحكومة الهندية المركزية.

أطلقت الحكومة الهندية فى السنوات الاخيرة عدة مبادرات بهدف رقمنة الاقتصاد الهندي على نطاق واسع. فقد تم تسجيل حوالى ١٥,١ مليون مواطن مقيم فى برنامج الهوية البيومترية الوطني برنامج Aadhaar . وفى عام ٢٠٢١ تم تنفيذ برنامج لزيادة عدد المستفيدين من النظام المالى. وبحلول عام ٢٠٢٢، تم فتح ما يزيد على ٢٨٠ مليون حساب مصرفى.

استفادت الحكومة الهندية من هذه المبادرات فى تحسين آليات تقديم المزايا الاجتماعية. حيث ساهم برنامج التحويل المباشر للمزايا الذي تم اطلاقه منذ عام ٢٠١٣ إلى إحداث تغيير كبير فى كيفية تقديم مدفوعات الدعم وغيرها من المدفوعات خلال تحويلها مباشرة إلى حسابات مصرفية مربوطة بالهويات البيومترية للمستفيدين المسجلين فى نظام Aadhaar . يقدم أحد هذه البرامج مدفوعات دعم على الغاز الطبيعى للمواطنين فى المنازل ، كما تم إلزام المواطنين الهنديين بإدراج الارقام المسجلين بها فى نظام Aadhaar فى إقراراتهم الضريبية.

٧/ التوصيات

هناك العديد من الاهداف التي يجب على الحكومات أن تسعى لتحقيقها بشأن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وتطوير أدواته، وتوسيع قاعدة تعاملاته مع مختلف الأسواق في شتى أرجاء العالم، آخذين بعين الاعتبار دور أدوات وآليات التحول الرقمى فى تحقيق الانضباط المالى.

تغطي قائمة التوصيات **نطاقين زمنيين:** النطاق الزمنى قصير الأجل والذى يتضمن أحد أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على مستوى التقدم والنمو الاقتصادي في العالم. وذلك في ظل أهمية التحول الرقمي والانضباط المالي لصانعي السياسات الاقتصادية فى كثير من دول العالم بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة وذلك للحد من العجز فى الموازنة العامة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى.

أولاً: فى الأجل القصير، هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- **تعزيز الاستثمار فى تكنولوجيا التحول الرقمى:** والمتمثل في الارتقاء بمستوي كفاءة رأس المال البشري وتعزيز الاستثمار في شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة مستويات إتاحة البيانات. التوسع فى استخدام التقنيات الرقمية الحديثة فى الخدمات المالىة التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لعملائها من خلال ربط الوسائط الرقمىة مثل الهواتف المحمولة والإنترنت والبطاقات بأنظمة الدفع الرقمية الآمنة.
- **دعم النمو الاقتصادى:** بالتركيزعلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين أداء الخدمات والوظائف الحكومية والتحول فى الكثير من الخدمات الحكومية لتعزيز الكفاءة والفعالية ومستوى تقدم الخدمة العامة. ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادى.
- **التوقيت الزمنى المناسب:** بتقييم ما إذا كان الاقتصاد يحقق منافع ايجابية فى الأجل القصير وما إذا كانت هذه المنافع مستدامة. وذلك من خلال سرعة ودقة الأداء في الوحدات الحكومىة، الاتصال الدائم بالمواطن، وتحقيق الشفافية في العمل، إتاحة كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في مكان واحد والذى يمثل الموقع الرسمي للحكومة على الانترنت، تقلىل الاعتماد على العمل الورقي ، تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين، ومن ثم إذابة الحدود الجغرافية بين السكان.

ثانياً: فى الأجل الطويل، هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- **إمكانية تحقيق النموالاقتصادي طويل الأجل:** وذلك من خلال دراسة تأثير آليات وادوات التحول الرقمى فى رفع كفاءة رأس المال البشري والمادي وفى دعم بعض القطاعات الاقتصادية بشكل أفضل . إلى جانب دعم عملية تحول القطاعات الحكومية والشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية فى ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التى تزيد من قيمة منتجاتها.

- **القدرة على مواجهة ظاهرة ارتفاع الدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة:** وذلك من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة لاتخاذ إجراءات تدخلية لبناء قدرة الاقتصاد القومى على الاستفادة من التقنيات الحديثة فى رفع مستوى فعالية ادارة المالية العامة للدولة فى تحقيق اهدافها من خلال تطوير آليات اكثر كفاءة لجمع الاموال العامة وانفاقها بما يحقق اهداف السياسة المالية. من خلال رقمنة المالية العامة العديد من الجوانب من بينها التحول الرقمى على صعيد ادارة جانبى الموازنة العامة (الايرادات والمصروفات العامة) من خلال تبنى نظم التحصيل والدفع الالكترونى. إلى جانب رفع كفاءة الأداء المالى من خلال التوسع فى استخدام الحلول التكنولوجية وذلك بالتعاون مع العديد من الشركات التكنولوجية.
- **تفعيل مسار حوكمة المنظومة المالية :** من خلال إعادة النظر في تبني رؤى مستقبلية وخطط استراتيجية تهدف إلى تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي. وذلك من خلال إرساء دعائم الإدارة الرشيدة للمال العام، بما يتوافق مع القدرات الرقمية والتوظيف الأمثل للتكنولوجيا فى التحديث المستدام للأنظمة المالية المميكنة.

<u>يمكن للباحث الوقوف على بعض التوصيات لأهميتها فى هذا الاطار وهى:</u>

١) العمل على تحقيق المزيد من الانضباط المالي في السياسة المالية من اجل زيادة وتعظيم الإيرادات الحكومية .

٢) تنويع المصادر المالية وتطوير القطاع الصناعي والزراعي وتقليل الاعتماد على قطاع معين في تمويل الإيرادات العامة وتوجيه الفائض من تلك الإيرادات الى مجالات استثمارية في البنى التحتية.

٣) اتباع سياسة مالية منضبطة تعمل على اعتماد الموارد المتاحة في تمويل النفقات العامة وتقليل نسبة الدين العام أو المحافظة عليها إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن نسبة (٣٥-٤٠%) الموضوعة كقاعدة للدين العام لتحقيق الانضباط المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

٤) ضرورة وجود استراتجية قوية ومناسبة يتم تصميمها عند القيام بالانضباط المالى وذلك فى ظل وجود مجموعة من القواعد المالية المناسبة التى يتم وضعها لتحقيق الانضباط المالى بحيث تكون سهلة وبسيطة وقوية ومعبرة عن المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

٥) ضرورة توافر ارادة سياسية ومجتمعية لديها الرغبة فى تحقيق الانضباط المالى مع وجود تأييد شعبى لها.

٦)　ضرورة وجود ادارة مالية قوية وفعالة تهدف الى ترشيد الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدام الامثل وتقليل حجم الموارد العامة والقيام باصلاحات فى سوق العمل وسوق السلع والخدمات وتوفير معايير الحكومة الجيدة.

٧)　تلعب الاصلاحات التشريعية والمؤسسية وتفعيل الرقابة على جميع المستويات الحكومية المختلفة.

٨)　اهمية الاصلاحات الهيكلية التى تقوم بها الدولة وذلك من خلال تحقيق كفاءة الانفاق العام وترتيب اولويات الانفاق العام.

٩)　تحقيق شمولية الانضباط المالى لجميع المستويات الحكومية فى الدولة عن طريق تطبيق اللامركزية فى الايرادات العامة والنفقات العامة.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

- بهانة داود (٢٠١٧)،" أثر التحول الرقمى على تحسين جودة الخدمات المصرفية فى البنوك المصرية دراسة ميدانية"، **المؤتمر العلمى الدولى الثامن عشر**، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- خالد دربالة (٢٠٢٠)، " **النموذج الموحد للتحول الرقمى: نحو تطبيق موحد للتحول الرقمى الامثل لتحقيق التخطيط الاستراتيجى** "، ورقة عمل رقم ٢٠٨ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، مصر.
- عبادى محمد (٢٠١٩)، " تجليات التحول الرقمى ودوره فى تفعيل السياحة الداخلية (اتصالات الجزائر نموذجاً)، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد٨، العدد ٣، الجزائر.
- عتمان سعيد عبد العزيز (٢٠١١)، " **المالية العامة مدخل تحليلى معاصر** "، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- على الشرباز (٢٠٢٠)، " **مكونات استراتجية التحول الرقمى ضمن اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠**"، كلية المنصور ، العراق.
- فرج حسين مهجر (٢٠١٩)، " دور الانضباط المالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)" ، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** ، المجلد ١٦، العدد ٥٩.

- محمد راغب (٢٠٠٤)، " دور تكنولوجيا المعلومات فى التحول نحو المنظمات الرقمية، **المؤتمر العربى السنوى الخامس فى الادارة بعنوان الابداع والتجديد دور المدير العربى فى الابداع والتمييز**، فى الفترة (٢٧-٢٩) نوفمبر، المنظمة العربية للتنمية الادارية بجامعة الدول العربية، شرم الشيخ، مصر.
- محمد عمرو هاشم (٢٠١٨)، " **المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتهما الحديثة**" ،الطبعة الثالثة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
- محمد عمرو هاشم (٢٠١٨)،" دور الانضباط المالى فى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقى" ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد ٤٠، العدد ٦٤.
- هبة عبد المنعم (٢٠١٩)،" رقمنة المالية العامة "، **موجز سياسات، صندوق النقد العربى**، العدد(٢)، ابو ظبى ، الامارات العربية المتحدة.
- هيثم جمال (٢٠١٨)، " أثر الانضباط المالى على المتغيرات الاقتصادية الكلية "، **رسالة دكتوراة غير منشورة** ، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Afonso, A., and Jalls, J., (2011), "Measuring the Success of Fscial Consolidation ‘’, School of Economics and Management, Department Of Economics, ***Working Papers, No 22.***
- Albrizion, S., and Lamp, S., (2014), "The Investment Effect Of Fiscal Conosolidation ", European University Institute, Department Of Economics, ***Working Papaers, IMF***.
- Anthony, L., and Robin, T., (2020)**," Digital Transformation and Public Services Societal Impacts in Sweden and Beyond"**, Routledge Taylor & Francis Group London and New York.
- Antra B. and Pasquale S. (2013)," Federal Transfers and Fiscal Discipline in India", ***An Empirical Evaluation, ADB Economics, and Working Paper Series. No. 343.***
- Azevedo, C., and Costa, S., (2010), "Fiscal Consolidation and Macroeconomic Challenges in Brazial, the Central Bank of Brazial, ***Working Papers***, No 67.
- Ball, L., and Furceri, H., (2015)," The Distributional Effect of Fiscal Consolidation", ***Working Paper, IMF***.

- Bose, S. and Satija, S. (2019), "**Fiscal Policy, Devolution and Indian Economy**." National Institute of Public Finance and Policy Working Paper No. 287, December.
- Budget, U. (2017),"**Economic Survey**", Delhi: Government of India.
- Das, S (2021), "**Towards a Stable Financial System"**, Nani Palkhivala lecture delivered by Governor, RBI, January 21.
- Debrun, X., (2008), "Tied to the mast? National fiscal rules in the European Union", ***Article in journal Economic Policy a European foru-Oxford: Oxford Univ. Press, ISSN 0266-4658, ZDB-ID 6228859. - Vol. 54.2008, p. 299-362, https://www.econbiz.de/Record/.***
- Eyraud, L.; Debrun, X.; Hodge, A.; Lledo, V.; Pattillo, C. (2018), "**Second-Generation Fiscal Rules: Balancing Simplicity, Flexibility, and Enforceability"**, IMF Staff Discussion Note, April.
- George, W.(2020),"**Digital Entrepreneurship: Transforming Technology into Business Transformation",** Loughborough University School of Business and Economics Loughborough, Leicestershire, UK.
- GoI (2017), "Responsible Growth: A Debt and Fiscal Framework for 21st century India", ***FRBM Review Committee Report (Chairman: Shri N.K. Singh), 1, January.***
- GoI (2021), ***"Fifteenth Finance Commission Report"***, Government of India.
- Guerguil, M., Mandon, P., and Tapsoba, R. (2017), "Flexible fiscal rules and countercyclical fiscal policy", ***Journal of Macroeconomics, 52, 189-220***.
- Minstry of Finance India (2021), **DFS *Annual Report 2020-2021, 20th January, 2021.***
- Minstry of Finance India (2022), Quarterly Reports 2021-2022.
- Misra, V. K. (2016), "Indian Economy*",* (34 ed.), ***Delhi: Himalalay Publication.***
- Nirmala, S., (2022), **"Statements of Fiscal Policy as required under the Fiscal Responsibility and Budget"**,
- Niziol, K., (2013), "Fiscal Rules As an Instrument of Fiscal Consolidation ", ***Bocconi Legal Papers, A Student Edited Journal No 47.***

- Rao, M. G. (2014), "Public Finance: Development, Equity and Political Economy", ***Political Trumps Economics. Boston, M A: MIT Press***.
- RBI (2019), "***Monetary Policy Report***", Reserve Bank of India, April.
- Reserve Bank of India (2017), "**Handbook OF statistic**", and Government of India.
- Sanjeev, G., Michael, K., (2017), **"Digital Revolutions in Public Finance",** International Monetary Fund.
- Sherif, K., (2021), "The Potential Impact of Digital Transformation on Egypt", ***Economic Research Form, Working Paper No. 1488***.
- Sundaram, G. D. (2016**)," Indian Economy",** Company Ltd.
- Susan, L., (2017), "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", ***IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis*.**
- Verma, S. and Arora, S. (2010), "Does the Indian Economy Support Wagners Law?". ***An Econometric Analysis, Eurasian Journal of Business and Economic, 3(5), 77-91.***